مآخذ النّحاة على سيبويه في الدرس الصــرفي ـ دراسة تحليلية مقارنة

د . المختار سليمان عبدالله سليمان ـ كلية الآداب الجميل ـ جامعة صبراتة

Abstract
Sibawayh is considered one of the most prominent linguists who established rigorous scientific rules for morphology ('ilm al-sarf). Subsequent scholars were indebted to his foundational work. However, these imams did not merely receive his teachings; they adopted a critical stance. They critically examined Sibawayh's contributions to morphological studies, accepting what met sound scientific principles and robust morphological rules, refining some of his views, and rejecting others.
This study aimed to survey the morphological scientific issues that later grammarians critiqued in Sibawayh's work. It elucidates the origins of each issue, Sibawayh's evidence, the various facets of scholarly criticism, and offers a comparative analysis of these viewpoints. It is important to note that the study does not necessarily concur with all the criticisms leveled against Sibawayh; in some instances, the study aligns with Sibawayh's original positions and choices.
Keywords: Sibawayh, critiques, grammarians, morphological study.

الملخّـــــــص:
يعد سيبويه من أبرز علماء اللغة الذين أسسوا قواعد علمية محكمة لعلم الصرف، وصار من أتى بعده عالة عليه، ولم يقف الأئمة التابعون موقف المتلقي، وإنما موقف الناقد، حيث نظروا إلى ما دونه سيبويه في الدرس الصرفي نظرة ناقدة، فقبلوا منه ما استوفى الأصول العلمية والقواعد الصرفية المحكمة، وقوموا بعض تلك الآراء، ورفضوا بعضها.
وقد عملت الدراسة على استقراء المسائل العلمية الصرفية التي أخذها النحاة على سيبويه، مبينة أصول المسألة، وأدلة سيبويه فيها، ووجوه نقد العلماء لها، مع الترجيح بين الآراء، ولا يعنى بالضرورة موافقة العلماء في مآخذهم علي سيبويه، بل أحيانا توافق الدراسة سيبويه فيما ذهب إليه واختاره.
الكلمات المفتاحية: سيبويه، مآخذ، النحاة، الدّرس الصّرفي.

المقدمة"

لطالما اعتُبر الكتاب لسيبويه المرجع الأكثر تأثيرًا في النحو العربي، ومنه انطلقت أصول الدرس الصرفي الذي أرسى قواعده المتينة، فكان الكتاب الأصل الأول لبناء هذا العلم، حيث استقراء الشواهد، واستنباط العلل، فسيبويه يعد مؤصلاً للقواعد التي لا يزال صداها يتردد في كل بحث صرفي، فمثّل "الكتاب" قمة المنهجية الاستقرائية الوصفية للغة العربية في عصر مبكر، حيث جمع سيبويه من اللغة ما لم يجمعه غيره، وغاص في أعماق تركيبها وبنائها الصرفي، مستجليا أوزان الأبنية، وقواعد الاشتقاق، ومُبينًا العلل الكامنة وراء الظواهر اللغوية، ولم يكن سيبويه مجرد جامع للغة، بل كان منظّرًا أصّل لعلم الصرف بمنهجية لا يزال أثرها باقيًا حتى اليوم.

بيد أن هذه الأهمية الفائقة لم تمنع العلماء الذين جاءوا بعده من الإدلاء بآرائهم النقدية، أو تسجيل بعض المآخذ على منهجه واستنتاجاته في الدرس الصرفي، وقد تباينت دوافعها بين التصحيح والتأويل والتوسع، ولم تكن أبدا من باب الانتقاص من قدر إمام النحاة أو التشكيك في مكانته العلمية، بل كانت من باب استكمال البحث، وتجويد النظر، وإبراز دقة الاستقراء اللغوي الذي قامت عليه هذه الصناعة الشريفة، إنها شهادة حية على حيوية الفكر اللغوي العربي وتطوره.

أولا ـ أهمية الموضـــوع وسبب اختياره:

إن دراسة مآخذ العلماء على سيبويه في الدرس الصرفي لا تُعد مجرد استعراض لمسائل خلافية، بل هي رحلة عميقة في صميم الفكر اللغوي العربي، تكشف عن الطبقات المتعددة لمنهجية الاستنباط والتحليل، ويكتسب هذا الموضوع أهمية قصوى لعدة أسباب جوهرية، منها:

ـ الكشف عن مرونة الفكر اللغوي عند العرب، وبيان حيويته فلم يكن علماً جامداً يقتصر على التقليد الأعمى، بل كان ميداناً خصباً للنقاش العلمي، والتمحيص النقدي، والتطور المستمر، فالمآخذ التي سجلها كبار الأئمة على سيبويه تُظهر أن العقل العربي كان يسعى دائماً إلى التجويد المعرفي والاستقصاء المنهجي، غير راضٍ بالقبول المطلق، بل يدفعه الشغف إلى التحليل والتدقيق حتى في أعظم الأعمال.

ـ الكشف عن العلل التي من ورائها تبنى بعض العلماء مذهبا خالف فيه سيبويه في الجانب الصرفي، فعند دراسة اعتراض السيرافي على "تِفْعَال" أو خلاف الزجاج

وابن عصفور حول "فُعْل"، نكتشف أن القضية أعمق من مجرد وزن أو قاعدة؛ إنها تتعلق بمنهجية إطلاق القياس، ومدى الاعتماد على السماع، ومتى يُصبح التعليل تكلفاً.

ثانيا ـ مشكلة وسؤال الدراسة:

تحاول الدراسة أن تجيب عن سؤال محوري يشكل أساسا منهجيا ومنطلقا علميا لها، ويتمثل في:

ما أبرز المسائل التي أخذها علماء اللغة بعد سيبويه عليه؟

ثالثا ـ هدف الدراسة:

يهدف هذا العمل إلى استعراض وتحليل أبرز المآخذ التي سجلها العلماء على سيبويه في الدرس الصرفي، والعمل على استعراض حجج سيبويه في البداية، ثم عرض اعتراضات من جاء بعده، مع محاولة فهم الجذور المنهجية لكل طرف، وميزان القوة في كل حجة.

فلا يقتصر الهدف على مجرد حصر المآخذ، بل يتجاوزه إلى تحليل الأصول المنهجية التي أدت إلى هذه الخلافات بين سيبويه ومن جاء بعده من العلماء، فيسعى البحث إلى فهم لماذا اختلفوا، هل كان الاختلاف في المنهج (كحدود السماع والقياس)، أم في تطبيق القاعدة، أم في التعليل، أم في طريقة التصنيف والتبويب.

رابعا ـ منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والمقارن، حيث عمدت الدراسة إلى نصوص سيبويه وتحليلها وفق رؤية أعلام العربية، وتفسيرها تفسيرا علميا سليما لا يخالف ما ذهب إليه شراح سيبويه، وأما المقارن فيعمد إلى المقابلة بين آراء سيبويه الصوتية وغيره من النحاة، وبيان ما يترجح من آراء، وبيان وجه الترجيح والاختيار.

ولم يغب على الدراسة الاستعانة بالمنهج الاستقرائي، لجمع المسائل التي خولف فيها سيبويه، وذلك من مظانها العلمية السليمة.

خامسا ـ الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي أشارت إلى الدرس الصرفي عند سيبويه، ولم أقف – على حد علمي- على دراسة تحمل ذات العنوان أو نفس الدلالة العلمية، وأبرز الدراسات التي أشارت إلى الدرس الصرفي عنده ما يلي:

- عبد القادر أبكر، الخلاف بين المبرد وسيبويه في تصغير قطوطي وعطودا وألندد ومقعنسس، مجلة الدراسات الإفريقية، ع (4)، القاهرة، 2023.

– محمد بن عبد الله، المسائل التي خالف فيها ابن مالك سيبويه في الألفية: عرضا ودراسة، مجلة العلوم العربية والإنسانية، ع (2)، جامعة القصيم،2011.

– محمد على قاسم، مواقف العلماء من نصوص سيبويه في فعلان فعلى، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، ع (4)، جامعة مؤتة، 2013.

القسم الأول ـ الاعتراضات على سيبويه في أبنية الأفعال :

أولا ـ ما استدرك عليه في أبنية الأفعال:

1- تِفعال: ومما جاء على وزنهما (تلقامة[1] ـ وتلعابة[2] وهما صفتان استدركتا على سيبويه حيث نص على أنه لا يعلم صفة جاءت على (تفعال)، فيقول: "وليس في الكلام مفعالٌ ولا فعلالٌ ولا تفعالٌ إلا مصدراً"[3]، يقول السيرافي ناقلا شارحا كلام سيبويه: "قال ـ أي سيبويه-: "ولا نعلمه جاء وصفا" وقال بعضهم: رجل تلقاء إذا كان كثير الأكل، ورجل تمساح وتمسح إذا كان كذّابا، والّتنبال القصير"[4]، ثم يقول معقبا: "فهذه الأحرف إذا كانت على تفعال فهي على غير ما قال سيبويه، لأنها أوصاف"[5]، إلا أن ابن جني تأولها على أنها في الأصل أسماء وصف بها ودليله على ما ذكره هو عدم المطابقة بين الصفة والموصوف من ناحية التذكير والتأنيث، والصفة إذا لم تطابق موصوفها كان محكوما لها عنده بحكم الأسماء ويرى أنها إذا كانت أسماء أو كالاسم سقط الاعتذار منه؛ لأن سيبويه قد ذكر في المصادر (تفعلت تفعالا) فذكره لها في المصادر أغنى عن ذكرها في الأبنية، فيقول: "أما (تلقامة، وتلعابة) فإنه وإن لم يذكر ذلك في الصفات فقد ذكر في المصادر تفعّلت تِفعالاً، نحو تحملت تِحمالاً ومثله تقربت تِقراباً. ولو أردت الواحدة من هذا لوجب أن تكون تِحمالة. فإذا ذكر تفعالاً فكأنه قد ذكره بالهاء. وذلك لأن الهاء زائدة أبداً في تقدير الانفصال على غالب الأمر.

وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها، وتؤملت حق تأملها، فإنها -إلا مالا بال به- ساقطة عن صاحب الكتاب، وذلك أنها على أضرب.

فمنها: ما ليس قائله فصيحاً عنده.

ومنها: لم يسمع إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرارا، وموقف اعتذار. وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله.

ألا ترى قوله:

أبوك عطاء الأم الناس كلهم

يريد عطية. وقالت امرأة ترثي ابنًا لها يقال له حازوق:

أقلب طرفي في الفوارس لا أرى حزاقاً وعيني كالحجاة من القطر

ومنها: ما هو لازم له. وعلى أنا قد قلنا في ذلك، ودللنا به على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره وهذه حال محصوله

وليس لقائل أن يدعى أن (تِلقامة، وتلعابة) في الأصل المرة الواحدة، ثم وصف بها على حد ما يقال في المصدر "يوصف به"، نحو قول الله سبحانه: ﴿**أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا**﴾ (الكهف، 41) أي غائراً[6].

وما ذكره ابن جني من تأويل فيه نظر وذلك لأن الشاطبي قد ذكر أنهم قد يسقطون التاء منها[7]، فيسقط على ذلك التعليل بعدم المطابقة بين الصفة والموصوف.

2- (فِعْنَال - فُعَانِل) وقد ورد على وزنهما (فرناس وفرانس) وهما بناءان مستدركان على سيبويه، نص عليهما ابن السراج[8] وتبعه ابن جني[9] بالاعتداد بـ (فعانل) وذلك لوضوح اشتقاقه من الفَرْس وأما (فعنال) فأوضح أن غير مستدرك على سيبويه، لأنه ذكره في الأبنية في آخر ما لحقته الألف رابعة مع غيرها من الزوائد.

3- (فَعُولي): ويرد على وزنها كلمة (تنوفي) وهو مما استدركه ابن السراج [10]، وتبعه ابن فارس[11]، في حين أن ابن جني قد رد أن يكون لفظ (تنوفي) مما يستدرك على سيبويه فقال: "وأما تنوفي فمختلف في أمرها. وأكثر أحوالها ضعف روايتها، والاختلاف الواقع في لفظها. وإنما رواها السكري وحده، وأسندها إلى امرئ القيس (في قوله): كأنّ دِثارًا حلّقتْ بِلَبونةٍ عُقابُ تنوفى لا عُقاب القواعل. والذي رويته عن أحمد بن يحيى: عقاب تنوف لا عقاب القواعل[12]

وقد جعل ابن جني (تنوفي) (تفعل) من النوف وهو الارتفاع سميت بذلك لعلوها ومنه أناف الشيء إذا ارتفع عليه فوزنها (تَفُعْلي) وليس (فَعُولي) وتأول (تنوفي) بانها يجوز أن تكون مقصورة من (تنوفاء) بمنزلة (بروكاء) وبين ذكر ذلك لأبي على فقبله منه أو قد يكون ألف تنوفي ناشئ من إشباع الفتحة لإقامة الوزن وهو قول لابن سيدة.

4- (فَعْلُلان) وقد ورد على وزنه (ترجمان) وهو استدراك ابن السراج[12] وابن جني على سيبويه، وإن لم يكن في الكلام (فعلُل) وعلل بأنه يجوز مع الألف والنون

ما لولاهما لم يجز ومن ذلك (عنفوان) وهي على وزن (فُعْلُوان) مع أنه ليس في الكلام (فُعْلُو) ونظائر ذلك عنده كثير[13]، يقول ابن جني: "وأما ترجمان فقد حكى فيه ترجمان بضم أوله. ومثاله فُعلُلان، كعُتُرُفان، ودُحمُسان وكذلك التاء أيضًا فيمن فتحها أصليةٌ، وإن لم يكن في الكلام مثال جعفر، لأنه قد يجوز مع الألف والنون من الأمثلة ما لولاهما لم يجز. ومن ذلك عُنفُوان، ألا ترى أنه ليس في الكلام فُعلُوٌ. وكذلك خِنظِيان[14]، لأنه ليس في الكلام فِعلِيٌ إلا بالهاء نحو حِدرية[15].وعِفرية[16]، كما أنه ليس فيه فُعلُو إلا بالهاء نحو عُنصُوة[18]"[17]. ويبدو من كلام ابن جني أنه جعل ترجمان بفتح التاء وضمها لغتين حكيتا عن العرب كما أشار بأن التاء أصلية وأنكر ذلك ابن عصفور، وقد نص السيرافي على أنها ليست مما يستدرك على سيبويه في هذا الباب فقال: "وأما (ترجمان) فقد رأيت من ذكر أنه (تُرجمان) والتاء أصلية، فهو (فُعللان)، وقد ذكر سيبويه: (فُعللان) مثل: (عُقربان) ونحوه"[19].

ثانيا: مجيء صيغة (فعلَّل) اسمًا وصفة:

يرى سيبويه أن صيغة (فعلَّل) لم تأت إلا صفة، فقال: "فيكون الحرف على مثال (فعلَّل)، وذلك (سبهلل، وقفعدد)[20]، ولا نعلمه جاء إلا وصفاً"[21].

وخالفه المازني حيث يرى أن هذه الصيغة تأتي اسما أيضا فينقل عنه ابن جنى مذهبه هذا، فيقول: "قال أبو عثمان: فالأسماء من بنات الخمسة، نحو: (سفرجل، وهمرجل وجِرْدَحْل وحِنْزَقر وجَحْمَرِش وقُذَعْمِلَة) وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات"[22]، يقول ابن جنى مبينًا كلامه[23]: "فمثال (فعلَّل) يكون اسمًا وصفة، فالاسم (فرزدق، وخَدَرْنق)، والصفة: (همرجل، وشمردل)[24] . ويورد الشاطبي حكاية عنه أيضا:" ويظهر من المازني أنه قد جاء - أي فعلّل- اسما لأنه لما مثّل بنات الخمسة، قال "وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات"[25]

والصفة هي أكثر ما ورد من هذا الوزن كـ(همرجل، شمردل، وجنعدل)[26]، وقد أورد الفارابي عددا من الأمثلة على هذا، نحو: (غلام سمهدر، أي: كثير اللحم، ويقال: بلد سمهدر، أي: بعيد، و(الحبرقص): الرجل الصغير الخَلْق، أو السريع)[27].

وقد أتى من هذا الوزن أيضا الاسم، غير أن المازني لم يذكر[28] منه إلا (السفرجل والفرزدق)[29]، و(الخدرنق)[30]، وقد أورد النحويون أمثلة على هذا الوزن، نحو: (الزبرجد)[31]، و(الدلهمس) وهو الأسد، وقد أورده الفارابي[32]، وقد زاد ابن القطاع مثلا أيضا نحو: (القَرَعْبَل)، وهو اسم دويبة عظيمة البطن[33]، كما أورد الفارابي في كتابه (ديوان الأدب) ألفاظا عدة مما ألحق من الرباعي بالخماسي، نحو: (القَلَمَّس)،

وهو: البحر، وهو أيضا من الرجال (الواسع الخلق)، وكذلك (الحَبلَّق): وهو (صغار الغنم)، وأيضا (جهنم): وهي من أسماء النار[34].

فعلى هذا يكون مذهب المازني هو الصحيح؛ وذلك لورود هذا النوع البناء عن العرب اسمًا كما ورد عنهم صفة، وهذا ما نص عليه الكثير من علماء اللغة.

ثالثا: مجيء صيغة (فَعْلَلٍ) اسمًا كما تأتي صفة:

يرى سيبويه والمبرد أن هذه الصيغة لا يأتي منها إلا اسم فقط، فيقول: "ويكون على مثال (فَعْلَلٍ) في الصفة، قالوا: (قهبلس، وجحمرش، وصهصلق)، ولا نعلمه جاء اسمًا"[35]، وهو اختيار ابن عصفور[36].

وذهب المازني وابن جني وأبو حيان والشاطبي إلى أنه يأتي اسماً كما يأتي صفة[37]، يقول ابن جني: "و(فَعْلَلٍ) ذكر أبو عثمان: أنه يكون اسماً وصفة؛ لأنه قال قُبَيْلُ: "وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات"[38].

وأكثر ما يجيء من هذا يكون صفة، نحو: جحمرش: للأفعى العظيمة، أو المرأة العجوز، وصَهْصلق: للعجوز الصخَّابة، والقَنْفَرش: للعجوز الكبيرة[39].

وقد جاء هذا الوزن اسمًا، ومما يدل على ذلك: قولهم: (قهبلس) للمرأة العظيمة، فقد رواه أبو عمرو الشيباني[40]، وهي أيضًا بمعنى: حشفة الذكر، وقال أبو عمرو والفارابي والجوهري وابن القطاع: إنها تأتي بمعنى الذكر نفسه[41]، وبهذا يثبت مجيء (فعلل) اسمًا، ويكون مذهب المازني وابن جني هو الصحيح دون ما ذهب إليه سيبويه والمبرد.

القسم الثاني: اعتراضات النحاة على سيبويه في المصادر:

المسألة الأولى: مصدر الفعل (شكر):

نص سيبويه على أن للفعل (شَكَر) مصدران هما (شُكْران وشُكور) فيقول: "وعَلى فُعْلان نَحْو الشُّكْران والغُفْران وَقد قيل الكُفْران قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ (الأنبياء: 94)، وَفِي بعض الْأَخْبَار: (شُكْرانَكَ لَا كُفْرانَكَ). وَقَالُوا الشُّكور كَمَا قَالُوا الجُحود"[42]، في حين لم ينص سيبويه على المصدر الثالث وهو (الشَكْر) - بفتح الشين وسكون الكاف.

المسألة الثانية: (وجهةٌ) بين المصدرية والأسمية:

نص العلماء على أن الواو من المضارع الثلاثي الذي فاؤه واو تحذف؛ وذلك لاستثقال وقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، كـ(يَعِدُ)، وقد حُمل على هذا النوع ما ليس فيه ياء، كـ(تعد، ونعد)، وكذلك الأمر في نحو: (عِدْ)، وكذلك

المصدر (عدة)، وأصله: (وِعْد)؛ فحذفت الفاء وذلك حملاً على المضارع، ثم حركت (العين) بحركة (الفاء)، وهي (الكسرة) حتى تكون دليلاً عليها، وعوضوا عنها بـ(تاء التأنيث)، لأنه لا يجتمع عوض ومعوض عنه [43]

غير أن (الواو) قد صحت في (وجهة) فقد تباينت آراء النحاة في علة ذلك كما يلي:

أولا: مذهب المازني والمبرد والفارسي أن علة صحة الواو فيها أنه اسم المكان المتوجَّه إليه، ولهذا ثبتت فيه (الواو) بقاء على الأصل، كما في: (وِلْدة)، والاسم: (وِعْدة)، والمصدر: (عدة)، وعلى هذا فلا شذوذ في إثبات الواو في (وجهة)، لأنه ليس بمصدر حينئذ[44].

قال المازني: "فإن بنيت (فعلة) اسمًا لا تريد بها المصدر، أتممت فقلت: (وعْدة)، و (وِلْدة)... و (وجهة) ههنا مقدر، وقد جاءت على الأصل" .[45]

ومما احتج به أصحاب هذا المذهب أنهم لم يريدوا حمله على الشذوذ فلم يجدوا مندوحة عنه[46] .

ثانيا: يرى هذا المذهب أن (وجهة) مصدر، وعلى هذا يكون إثبات الواو فيها شاذا، وهو ما يظهر من كلام سيبويه[47] ، لأنه نص بعد ذكره حذف الواو من المصادر فقال: "فإذا لم تكن الهاء فلا حذف؛ لأنه ليس عوضا، وقد أتموا فقالوا: "(وجهة) في: (جهة)"[48] .

وقد انتصر المرادي والسمين الحلبى وغيرهما لمذهب سيبويه واستدلوا له بأن المسوَّغ لإثبات الواو في (وجهة) دون غيره من المصادر: أن (وجهة) مصدر ولكنه غير جارٍ على فعله؛ فلم يحفظ (وَجَه - يجه)، فلما انعدم مضارعه لم يحذف منه شيء، وليس ثمة موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه، وليس هناك مضارع، وما استعمل منه كفعل: (توجَّه)، وكذلك (اتجه)، ومصدره الجاري عليه هو (التوجه)، وكذلك (الاتجاه)، فحذفت الزوائد منه، وقد قيل فيه: (وجهة)[49]، وقد خرجت مصححة تنبيها على الأصل، كـ(القَوَد)، وكـ(استحوذ)، وشبَّهوه بـ(حيوة)، و(ضيون)[50].

وقد استضعف الفارسي أن يكون هذا مصدرًا؛ وذلك لأنه لو كان مصدرا فيلزم مجيء فعله مصححًا؛ فهذه (المعتلات) إذا ما صحت في موضع صحت في الباقي تباعا، وأما وأنه لم يجئ شيء من هذه منها مصححًا دل على أن (وجهة) اسم المكان الذي يتوجه إليه، وليست مصدرا، ولا يرد على ذلك نحو: (البيع)، و(القول) حيث جاءا مصححين مع ورود فعلهما معتلا، فقد بين الفارسي علة ذلك بأن (البيع)،

و(القول) ليسا على وزن الفعل، وذلك بخلاف (وجهة) فهي على وزن الفعل، وأن الموافقة في الوزن توجب الإعلال[51].

وقد ردَّ ابن إياز ذلك من وجهين:

الأول: أن (وجهة) إنما تكون على وزن الفعل حال اجتماع (الواو) و(التاء) حتى يكون حرف متحرك بعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان، كما أن الفعل كذلك، وقد تبين أن التاء عندما كانت عوضًا من الواو فإنما يقدر دخولها بعد حذفه، ولا يجوز اجتماعهما معًا، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه؟ نعم له أن يقول: إنما يقدر كونها عوضًا بعد حذف الواو، وإلا فيجوز اجتماعهما...

الثاني: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من الصرفيين، فإن كان قد تفرد بها أبو علي، قُبل منه؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة"[52].

والقول الراجح هو أن (وجهة) مصدر؛ لأن (الوجهة)، و(الجهة) بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في أن (الجهة) اسم للمكان؛ إذ لا يبقى للحذف من (جهة) حينئذ وجهٌ[53].

المسألة الثالثة: وذكر الزجاج وتبعه ابن عصفور: أن الفُعْل قياس في مصدر "فَعُل"؛ وهو خلاف ما قاله سيبويه[54].

القسم الثالث ـ الاعتراضات على سيبويه في المشتقات:

المسألة الأولى: الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل:

قال الزجاجي: "إن الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل هي: فَعُول وفَعَال ومِفْعال وفَعِل وفَعِيل، ويتصرف ما تعمل فيه كما يتصرف ما يعمل فيه اسم الفاعل، وذلك قولك: هذا ضروب زيدا، كما تقول هذا ضارب زيداً"[55].

يقول أبو البقاء: "وَيعْمل فعّال وفعول ومفعال عمل اسْم الْفَاعِل لِأَن مَا فِيهَا من الْمُبَالغَة وَزِيَادَة الْحَرْف جَبْرٌ لما دَخلهَا من النَّقْص عَن اسْم الْفَاعِل فِي جَرَيَانه على

ضروب بنَصْلِ السيفِ سُوق سِمانِها إذا عدموا زاداً فإنّك عاقرُ[56]".

الْفِعْل وَمن الكوفيِّين من منع إِعْمَال ذَلِك وَهُوَ مَذْهَب مُخَالف لنصوص الْعَرَب فقد قَالَ الشَّاعِر[57].

المسألة الثانية: ما استدرك على سيبويه في باب أبنية اسم الفاعل:

إن ثمة أبنية وردت في كلام العرب دون أن يشير إليها ومن ذلك قول ابن خالويه (ت:370هـ): "أفعل فهو فاعل إلا أَعْشَبَتْ الأرض فهي عاشب، وأورس الرمث فهو

وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقلت الأرض فهي باقل، وأغضى الرجل فهو غاض، وأمحل البلد فهو مَاحِلٌ"[58].

المسألة الثالثة: إتيان اسم الفاعل من أفعل واستفعل:

لم يبين سيبويه هذه الصيغ، وقد استدركها عليه بعض العلماء، يقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب: صفة على فاعل، والفعل منه أفعل واستفعل إلا قولهم: استودقت الأتان، وأوْدَقت فهي وادِقٌ، إذا اشتهت الفحل، ولم يقولوا مُودِقٌ، ولا مستودِق"[59].

المسألة الرابعة: (ضخيم):

يقول سيبويه: "وقالوا: ضخمٌ ولم يقولوا: ضخيمٌ كما قالوا: عظيمٌ"[60].

وقد حكي السيرافي أن المبرد يرى أن (ضخيم) يأتي من الفعل (ضَخَم) فيقول: "وقد حكى أبو العباس المبرد ضخيم" [61].

الصواب ما ذهب إليه سيبويه يقول ابن هشام اللخمي: "ويقولون: رجلٌ (ضَخيمٌ)، وامرأةٌ (ضَخيمَةٌ). والصوابُ: رجلٌ ضَخْمٌ، وامرأةٌ ضخْمَةٌ، ولم يأتِ منه (فَعِيلٌ) ولا (فَعِيلَةٌ)"[62].

المسألة الخامسة: عثوثل وقطوطي:

يرى سيبويه أنه يأتي على وزن فعوعل، فيقول: "ويكون على فعوعلٍ في الصفة نحو، عثوثلٍ، وقطوطي، وغدودنٍ"[63].

وما ذهب إليه سيبويه خالفه فيه أبو العباس المبرد فيرى أنها تأتي على وزن (فعلعل) أولى لأنها أقيس. يقول السيرافي: "جعله سيبويه (فعوعلا) مثل (عثوثل). وكان أبو العباس المبرد يقول: أن تجعله على (فعلعل) أقيس، لأن (فعلعلا) في الكلام أكثر من (فعوعل) كقولك: (صمحمح) و(مكمك)"[64].

وقد نص المعري على المذهبين دون أن يبين الراجح منهما، وذكر لكليهما وجه، فيقول: "ووزن خذوذي على رأي سيبويه فعوعل وعلى رأي غيره فعلعل وكلا الوجهين له مذهب وجهة"[65].

ومذهب سيبويه هو الأقرب للصواب يقول السيرافي: "وقول سيبويه في (قطوطي) أولى؛ لأن (القطوطي) هو البطيء في مشيته، ويقال له (قطا يقطو) إذا مشي مثل مشي (القطاة) و (القبج) وما أشبه ذلك.

قال المتنخل:

كالحجل القواطي

وذكر أنه يقال: (أقطوطا) و(أقطوطا) هو (افعوعل) لا غير، لأنه ليس في الكلام (افعاعل) فلما كان (أفعوعل) كان جعل (قطوطا) (فعوعلا) أولى لأنه منه"[66].

القسم الرابع: مسائل خالف فيها النحاة سيبويه بالجموع.

المسائلة الأولى: (فِعْلة) من أوزان القلة:

عد سيبويه هذه الصيغة من أوزان القلة، وقد أورد عليها عدد من الأمثلة، ولم ينص على أنها وردت قليلة عن العرب، حيث ألمح إلى أن بعض العرب تستسيغ جمع صيغتى (فَعَل وفَعال) اللتين للمفرد على صيغة (فِعلة) أكثر من جمعهما على صيغتي أفعلة وأفعال اللتين هما في الأصل قياس جمع لهاتين الصيغتين، كـ(فتى): فتية، حيث يقول: "... وغلامٌ وغلمانٌ. ولم يقولوا: أغلمةٌ، استغنوا بقولهم: ثلاثة غلمةٍ، كما استغنوا بفتيةٍ عن أن يقولوا: أفتاءٌ"[67].

وما ذهب إليه سيبويه خالفه فيه ابن السراج فلم يعد هذه الصيغة أصلا من صيغ جموع القلة، وهي عنده اسم جمع لا جمع، وعلل ابن السراج ذلك بعدم الاطراد[68].

المسألة الثانية: مجيء صيغة (أَفْعُل) جمعًا لصيغة (فِعْلة)، نحو قولك: الأَشُدّ:

أَفْعُل: هو جمع قلة كما سبق وهو جمع لنوعين:

أحدهما: (فَعْل) اسما صحيح العين، نحو:(كَلْب، وأَكْلُب)، بخلاف نحو: ضخم، فإنه صفة، وبخلاف نحو: بيت، لأنه معتل العين.

الثاني: الاسم الرباعي المؤنث الذي قبل آخره مدة كـ(عناق، وأعنق) و(ذراع، وأذرع) و(يمين، وأيمن)[69]

و(فِعْلة) حال كونها اسمًا، كـ (نعمة)، أو كانت صفة، كـ(شدة) حينئذ تُحفظ في جمع (أَفْعُل)؛ فتقول: (أَنْعُم، وأَشُدّ). وهذا قليل نادر، وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة، فيقول سيبويه: "وقد كُسِّرت (فِعْلة) علي(أَفْعُل)، وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل، قالوا:(نعمة، وأَنْعُم)، و(شدة، وأَشُدّ)"[70].

وأما المازني فقد ذهب إلى أن (أَشُدَّ) جمع لا واحد له، وقد روى ذلك عنه ثعلب، ونسبه إليه أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن سيده[71].

وقد اختلف علماء اللغة في هذا على أقوال خمسة:

الأول: وهو مذهب سيبويه، والأخفش حيث ذكرا أن (أَشُدَّ) جمعٌ ومفرده (شدة)، كـ(نعمة، وأنعم)، وبالرغم من أن هذا الجمع عزيز في (فِعْلة)، إلا أنه حَسَنٌ من حيث المعني؛ فيقال: (بلغ الغلام شدته)[72].

الثاني: وهو مذهب أبي عبيدة، والمازني، وتبعهم الزمخشري فيرون أنه جمعٌ لا واحد له من لفظه؛ فهو مثل:(أبابيل، وعبابيد، ومذاكير)[73].

ويرى صاحب الدر المصون أن هذا المذهب مردود؛ وعلة الرد أنه قد سُمع في مفرده (شدة)، و(شَدّ)، ـ صالحان لهذا الجمع[74].

الثالث: وهو مذهب الكسائي فيرى أن مفرده (شَدّ) على وزن (فَعْل)، كقولهم: (قَدٌّ، وأُقُدّ)[75]، والقياس فيه:(أشَدّ) علي حذف الزيادة؛ لأنهم ربما اسْتُكْرهوا علي حذف هذه الزيادة في الواحد، ويؤيده قول عنترة:

عهدي به شَدَّ النهارِ كأنما خضب البنان ورأسه بالعِظْلِمِ[76]

الرابع: يرى هذا المذهب أنه جمعٌ ومفرده: (شِدّ)، كـ(ذئب، وأذؤب)[77]، وكـأن التاء في (النعمة، والشدة) زائدةً، فالأصل فيهما: (نِعْم، وشِدّ)؛ وقد جمعا على (أفْعُل) كقولهم: (رِجْل، وأرجُل)، و(ضِرْس، وأضْرُس)[78].

الخامس: وهو مذهب الجوهري وكذلك ابن الأنباري فهي عندهم مفرد لا جمع له[79]. وهذا القول مردود، لأن (أفْعُل) لم ترد في المفردات كوصف [80]

والراجح ما ذهب إليه سيبويه من أن(الأشُدّ) جمع (شدة)، لأنه حسن من حيث المعني؛ فيقال: (بلغ الغلام شِدَّته).

الخاتمـــــة:

استقرأت الدراسةُ مسائل في أبنية الأفعال والأسماء، وفي المصادر، وفي الجموع، بيّنت فيها مواقف سيبويه وما أُخذ عليه، ففي أبنيةِ الأفعالِ، استدركَت الدراسة على سيبويه ما ذهب إليه في تِفِعَّال، مستشهِدة بـِ"تلقامة" و"تلعابة" كصفتين، خلافَ ما نَصَّ عليه من أنه لا يعلمُ صفةً جاءت على هذا الوزنِ إلا مصدراً. كما بيّنت استدراكَ بناءَي فِعْنَال وفُعَانِل، وتَنوفي على وزنِ فَعُولي، وفَعْلُلان كـ"ترجمان"؛ حيث أُثبت ورودُها أو صُحِّح وزنُها.

وفي أبنية الأسماء والصفات، أظهرت الدراسة مخالفة المازني لسيبويهِ في مجيء صيغتَي فَعْلَل وفَعْلَلِل اسما، إضافة إلى مجيئهما صفة، مستندة إلى شواهد كـ"سفرجل" و"فرزدق" لِـفَعْلَل، و"قهبلس" لِـفَعْلَلِل، مما يُثبت أنَّ قول المازني ومن وافقه هو الصواب لكثرة الشواهد.

أما في المصادرِ، فقد بيّنت الدراسة عدم نص سيبويه على المصدرِ "الشَكْر" للفعلِ "شَكَر"، كما استعرضَتْ خلافَ النحاةِ في طبيعةِ "وجهة"؛ بين مَن يراها اسمَ مكانٍ (المازنيُّ والمبردُ) ومَن يراها مصدراً (سيبويه)، وأكّدت الدراسة الخلاف الجوهري حولَ قياسية "فُعْل" لمصدر "فَعُلَ"، حيث يُخالف الزجاجُ وابن عصفور سيبويهَ بجعله قياسا لكثرتِه.

وفي بابِ المشتقاتِ، نُقل استدراك عدمِ إشارة سيبويه إلى بعضِ أبنية اسم الفاعل الواردة في كلام العرب، ومسألة ضَخيم التي أثبتَها المبردُ خلافاً لسيبويهِ، وكذلكَ اختلافُ الآراءِ في وزنِ "عثوثل" بينَ "فعوعل" عندَ سيبويهِ و"فعلعل" عندَ المبردِ، مرجِّحةً رأيَ سيبويهِ بدليلِ اطرادِ "أفعوعل."

وفي بابِ الجموع، أظهرت الدراسةُ أنَّ اعتبار سيبويه "فِعْلة" من أوزانِ القلةِ ليسَ مُسلّماً بهِ، حيثُ خالفَهُ ابنُ السراجِ بجعلِه اسمَ جمعٍ لا جمعاً. كما فصّلت الدراسةُ الخلافَ في تحديدِ مفردِ "الأشُدّ"، مُرجِّحة ما ذهبَ إليه سيبويه من أنَّ مفردها "شِدّة."

تُؤكّد هذه المآخذُ في مجملِها أنَّ الدرسَ الصرفيَّ تطوّرَ عبرَ مراجعةِ واجتهادِ العلماءِ؛ فصُحّحَتْ بعضُ التقديراتِ، وأُضيفتْ أوزان وأبنية لم ينص عليها، مما أسهمَ في إثراءِ علمِ الصرفِ وتكاملهِ، وبقي سيبويهُ هو الركيزةَ الأساسيةَ التي انطلقَ منها كلُّ نقدٍ وتطويرٍ

الهوامـــــــــش:

(1) يقال: رجل تلقامة أي عظيم اللقم في الأكل.
(2) وهو كثير اللعب.
(3) الكتاب: 257/4.
(4) شرح السيرافي: 151/5.
(5) شرح السيرافي: 151/5.
(6) الخصائص: 190/3-192.
(7) المقاصد الشافية: 376/6.
(8) الأصول في النحو: 224/3.
(9) الخصائص: 190/3-191.
(10) الأصول في النحو: 224/3.
(11) مقاييس اللغة: 355/1-356.
(12) الأصول في النحو: 224/3.
(13) الأمثلة المستدركة على سيبويه بين ابن جنى وابن عصفور، عائشة مرزوق،: 1618.
(14) رجل حنظيان وخنظيان أي فحاش بذيء.
(15) هي الأرض الغليظة.
(16) رجل عفرية أي خبيث ماكر.
(17) من معانيها الخصلة من الشعر، والقطعة من الكلا.
(18) الخصائص: 196/3.
(19) السيرافي، فوائت كتاب سيبويه: ص75.
(20) السبهلل: الفارغ النشيط، أو المختال في مشيته، ينظر: الازهري، تهذيب اللغة: 6/ 519، والقفعدد: هو القصير، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: 9/ 63- 64.
(21) الكتاب: 4/ 299.
(22) المنصف: 30/1.
(23) المنصف: 30/1.
(24) الشمردل: هو السريع من الإبل. ينظر: الرازي، مختار الصحاح: 1741/5.
(25) المقاصد الشافية: 290/8.
(26) المقاصد الشافية: 289/8،والجنعدل: هو البعير القوى الضخم، ينظر: تهذيب اللغة: 369/3.
(27) معجم ديوان الأدب، الفارابي،: 84/2- 85.
(28) المنصف: 30/1 - 31.
(29) الفرزدق: هو قطع العجين، وبه سمى الفرزدق الشاعر، ينظر: تهذيب اللغة: 421/9.
(30) الخدرنق، وهو العنكبوت.
(31) ينظر: المقاصد الشافية: 289/8.
(32) معجم ديوان الأدب: 84/2 - 85.
(33) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع: 316.
(34) معجم ديوان الأدب: 88/2.

(35) الكتاب: 302/4.
(36) الشرح الممتع على زاد المستقنع: 70/1.
(37) ينظر: المنصف: 30/1-374،31؛ ارتشاف الضرب من لسان العرب: 140/1؛ المقاصد الشافية: 290/8؛ شرح تصريف ابن مالك: 63 - 64؛ الاستدراك: 36.
(38) المنصف: 30/1.
(39) ينظر: شرح الجمل: 653/2؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 129/8؛ المقاصد الشافية: 290/8.
(40) كتاب الجيم، أبو عمرو الشيباني: 95/3؛ ينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادى: 244/2.
(41) ينظر: كتاب الجيم: 95/3؛ معجم ديوان الأدب: 95/2؛ أبنية الأسماء والافعال والمصادر: 316.
(42) الكتاب: 8/4؛ المخصص:282/4.
(43) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 1039/2.
(44) ينظر: المقتضب: 1/ 227؛ ابو علي الفاسي، الحجة في القراءات السبع: 2/ 242-243؛ كتاب التكملة: 246؛ المنصف: 200/1-201؛ اللباب في علل البناء والإعراب: 357/2؛ شرح ابن يعيش: 61/10؛ شرح التصريف: 299-300؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 8/ 449؛ شرح التسهيل للمرادي: 1039/2؛ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 276/3؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 172/2-173.
(45) المنصف: 196/1، 200.
(46) ينظر: المنصف: 201/1.
(47) وهذا المذهب منسوب للمازني أيضًا، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 243/2؛ المنصف: 200/1؛ شرح تصريف ابن مالك: 299-300.
(48) الكتاب: 337/4.
(49) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 276/3؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 173/2.
(50) شرح تصريف ابن مالك: 299-300.
(51) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 2/ 243.
(52) شرح تصريف ابن مالك: 301.
(53) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 276/3-277؛ شرح التسهيل للمرادي: 1040/2.
(54) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 201/3؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 462/2.
(55) الجمل في النحو، الزجاجي: 92.
(56) اللباب في علل البناء والإعراب: 441/1.
(57) هو أبو طالب بن عبد المطلب، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب -عم النبي من قصيدة يرثي فيها أبا أمية بن المغيرة، زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب.
(58) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 54.
(59) ليس في كلام العرب:251؛ المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 92/2.
(60) الكتاب: 29/4.
(61) شرح السيرافي: 417/4.

(62) المدخل إلى تقويم اللسان:450.
(63) الكتاب: 275/4.
(64) شرح السيرافي: 177/4.
(65) أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة: 228/1.
(66) شرح السيرافي: 177/4؛ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 179/4.
(67) الكتاب: 603/3.
(68) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1378/3.
(69) أما إن كان مذكرًا نحو: طحال، أو مؤنثًا بالتاء نحو: سحابة، أو كان رباعيًا من غير مد، لم يجمع هذا الجمع إلا ما شذ من قولهم: (طحال، وأطحل) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 409/1- 410؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 123/4.
(70) الكتاب: 581/3-582.
(71) ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب،: 608/2؛ ابو علي الفاسي، المسائل البصريات: 360/1؛ الخصائص: 87/1؛ المحكم والمحيط الأعظم: 420/7.
(72) ينظر: الكتاب: 581/3-582؛ معاني القرآن: 386/2؛ الخصائص: 87/1؛ النكت في تفسير كتاب سيبويه: 114/3؛ تفسير البحر المحيط: 255/6؛ ارتشاف الضرب من لسان العرب: 411/1؛ تاج العروس من جواهر القاموس: 243/8.
(73) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة: 305/1؛ مجالس ثعلب: 608/2؛ إعراب القرآن: 321/2؛ الخصائص: 87/1؛ المحكم والمحيط الأعظم: 420/7؛ النكت في تفسير كتاب سيبويه: 114/3؛ الكشاف: 145/3؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 462/6؛ ودراسات لأسلوب القرآن: 300/7.
(74) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 462/6.
(75) ينظر: إعراب القرآن: 321/2؛ المسائل البصريات: 360/1؛ النكت في تفسير كتاب سيبويه: 114/3؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 462/6.
(76) البيت لعنترة، ينظر: إعراب القرآن: 321/2؛ الخصائص، 87/1، العظلم: الصبغ الأحمر.
(77) ينظر: تفسير البحر المحيط: 689/4؛ تاج العروس من جواهر القاموس: 243/8- 244.
(78) تاج العروس من جواهر القاموس: 244/8
(79) ينظر: مختار الصحاح: 492/2- 294؛ تفسير البحر المحيط: 689/4؛ تاج العروس من جواهر القاموس: 243/8.
(80) ينظر: تفسير البحر المحيط: 689/4.